

مؤشرات التنوع الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة (1991 – 2021)

سارة عجمي *

أستاذ محاضر أ- (كلية العلوم الاقتصادي، التجارية وعلوم التسيير)

مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة LARIEDD، جامعة باجي مختار - عنابة

تاريخ الاستلام: 2024/05/10 / تاريخ المراجعة: 2024/06/27 / تاريخ القبول: 2024/06/28

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسة التنوع الاقتصادي كإحدى السياسات الاقتصادية الضرورية والمهمة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية، من خلال التعرف عليها وتحديد مؤشراتها، ومؤشرات قياسها نظريا، وتحليل وقياس التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2021 من خلال معامل هيرفندال-هيرشمان لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي. وقد خلصت الدراسة إلى وعجز الدولة في تنويع القاعدة الاقتصادية، وبناء عليه نصت على مجموعة من السبل والاستراتيجيات لتحقيق التنوع الاقتصادي وتعزيزه في الجزائر.

الكلمات الدالة:

التنوع الاقتصادي، مؤشر هيرفندال-هيرشمان، الناتج المحلي الإجمالي.

Indicateurs de diversification économique en Algérie : une étude analytique pour la période (2021 – 1991)

SARA ADJEMI

Résumé :

L'étude vise à mettre en lumière la politique de diversification économique comme l'une des politiques économiques nécessaires et importantes à la lumière des évolutions économiques mondiales, en l'identifiant, en déterminant ses indicateurs, les indicateurs pour la mesurer théoriquement, et en analysant et mesurant la diversification économique en Algérie au cours de la période. La période 1991-2021 à travers l'indice Herfindahl-Hirschman pour l'indice de production. PIB. L'étude a conclu que l'État était incapable de diversifier la base

économique et a donc stipulé un ensemble de moyens et de stratégies pour parvenir et renforcer la diversification économique en Algérie.

Mots clefs :

Diversification économique, indice Herfindahl-Hirschman, PIB.

Indicators of Economic Diversification in Algeria: an Analytical study for the Period (1991 - 2021)

SARA ADJEMI

Summary:

The study aims to shed light on the economic diversification policy as one of the necessary and important economic policies in light of global economic developments, by identifying it, determining its indicators, indicators for measuring it theoretically, and analyzing and measuring economic diversification in Algeria during the period 1991-2021 through the Herfindahl-Hirschman Index for the output index. GDP. The study concluded that the state was unable to diversify the economic base, and accordingly stipulated a set of ways and strategies to achieve and enhance economic diversification in Algeria.

Key Words:

Economic diversification, Herfindahl-Hirschman Index, GDP.

مقدمة:

للتنوع الاقتصادي (ECONOMIC DIVERSITY) دور مهم في استقرار معدلات النمو عبر الزمن وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة وتعزيزها، من خلال إحداث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الإنتاجية التي ترافق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية أو تنوع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المختلفة.

يحظى تقييم التنوع الاقتصادي في الجزائر بأهمية بالغة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تركز على التخلص من شبح التبعية لقطاع المحروقات وإيجاد بدائل تنموية مستدامة.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق، ما هو واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وفقا لمؤشر هيرفندال-هيرشمان للفترة الممتدة من 1991 إلى غاية 2021؟

تنبثق عن هذه الاشكالية جملة من الأسئلة الفرعية يتم عرضها فيما يلي:

• ما مستوى تطور مؤشر هيرفندال-هيرشمان في تنوع الناتج المحلي الإجمالي في

الجزائر للفترة محل الدراسة؟

• ما هي سبل تحقيق ونجاح استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر؟

I_ مفاهيم أساسية حول التنوع الاقتصادي

وردت العديد من التعاريف للتنوع الاقتصادي حيث تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، في حين يربطها البعض بالإنتاج ومصادر الدخل ويربطها الآخرون بهيكل الصادرات السلعية، حيث يرتبط التنوع بالسياسات التنموية التي تهدف للتقليل من الاعتماد على مورد واحد وتنوع القاعدة الإنتاجية من خلال توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة لتقليل مخاطر الاعتماد على منتج واحد تتخلله تقلبات في أسعاره.⁽¹⁾

ويعبر التنوع الاقتصادي على عملية تحويل الاقتصاد بعيداً عن مصدر دخل واحد نحو مصادر متعددة من مجموعة متزايدة من القطاعات والأسواق. تقليدياً، تم تطبيقه كإستراتيجية لتشجيع النمو الاقتصادي الإيجابي والتنمية. وفي سياق التكيف مع تغير المناخ، فإنه يكتسب أهمية جديدة كإستراتيجية للتنوع بعيداً عن المنتجات والأسواق والوظائف الضعيفة.

ويعد التنوع الاقتصادي عنصراً أساسياً في التنمية الاقتصادية التي تنتقل فيها الدولة إلى هيكل إنتاجي وتجاري أقل تركيزاً. ويرتبط الافتقار إلى التنوع الاقتصادي بزيادة الضعف الاقتصادي بحيث يمكن للصدمات الخارجية أن تقوض عملية التنمية. وتمتلك البلدان المنخفضة الدخل الهياكل الاقتصادية الأقل تنوعاً، وعادةً ما تعتمد بشكل كبير على الزراعة أو المعادن أو الموارد الناضبة كالمحروقات، مثل زيوت الوقود والغاز والنحاس والمعادن الأخرى. وهذا يخلق تحديات من حيث التعرض لصدمات قطاعية محددة، مثل الصدمات المرتبطة بالطقس في الزراعة (الجفاف، والفيضانات، وتفشي الآفات، وتفشي الأمراض) والصدمات المفاجئة في أسعار المعادن، كما يحدث الآن مع تباطؤ النمو في الأسواق الناشئة. ويميل النمو أيضاً إلى أن يكون غير متوازن في

حالة البلدان المعتمدة على المعادن أو ببطيئاً ويصعب استدامته في الاقتصادات الزراعية. وكان من الصعب بشكل خاص تحقيق النمو المدفوع بالتجارة للحد من الفقر في البلدان التي تتركز اقتصاداتها على السلع الأساسية والموارد الطبيعية. ويساعد التنوع على إدارة التقلبات وتوفير مسار أكثر استقراراً لتحقيق النمو والتنمية العادل.

ويرتبط التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي، وإعادة تخصيص الموارد، داخل القطاعات المختلفة وعبرها نحو أنشطة ذات إنتاجية أعلى، ارتباطاً وثيقاً. ويشير سيمون كوزنتس، في خطابه لجائزة نوبل، إلى التحول البنيوي باعتباره واحداً من ست خصائص تصاحب النمو الاقتصادي الحديث، ويشير إلى التحول من القطاعات الزراعية إلى القطاعات غير الزراعية، ومن الصناعة إلى الخدمات. وكان الاتجاه الواسع والموثق جيداً هو الانحدار التدريجي للزراعة وزيادة الخدمات، مصحوباً بزيادة أولية يتبعها انخفاض في المصنوعات، والذي يظهر باستمرار عبر البلدان كجزء من عملية التنمية الاقتصادية.⁽²⁾

إحدى الطرق المفيدة لفهم العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي هي تحليل أسباب الزيادات في الإنتاجية إلى أسباب ترجع إلى إعادة توزيع العوامل عبر القطاعات (مكون التغيير الهيكلي) وأسباب ترجع إلى التغيرات في الإنتاجية داخل القطاعات (داخل المكون).

توجه تحذيرات من أن التحول الهيكلي في عدد من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، يتباطأ وأن هذه البلدان تظهر علامات "التراجع المبكر عن التصنيع" (المعدل الذي كانت به الاقتصادات تنوع وتحول اقتصاداتها لم يكن يسير بالسرعة نفسها فإنها تفقد قوتها. ويظهر أن عنصر التحول الهيكلي إيجابياً ذلك لا يزال التحدي قائماً بالنسبة للعديد من البلدان المتمثلة في تحويل وتنوع اقتصاداتها. ومن المرجح أن تصبح هذه المهمة أكثر صعوبة لأن التكنولوجيات الجديدة قد تشجع على إعادة إنتاج الصناعات التحويلية إلى الاقتصادات المتقدمة.

وكتعريف اجرائي فإن التنوع الاقتصادي هو التحول نحو هيكل أكثر تنوعاً للتجارة والإنتاج المحلي من أجل زيادة الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وتوفير الأساس للنمو المستدام للحد من الفقر.

وينجم تنوع الإنتاج المحلي عن تحول الناتج المحلي عبر القطاعات والصناعات والشركات. وهو يجسد ديناميكيات التحول البنيوي، لأن التنوع الناجح للإنتاج المحلي يستلزم إعادة تخصيص

الموارد عبر و/أو داخل الصناعات من الأنشطة المنخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة ذات الإنتاجية الأعلى.

ويحدث تنوع التجارة بثلاث طرق:⁽³⁾

تصدير (أو استيراد) المنتجات الحالية إلى أسواق جديدة،

تحسين جودة المنتجات المصدرة (أو المستوردة).

وكثيراً ما يرتبط تنوع التجارة وتحسين الجودة والتنوع القطاعي للإنتاج المحلي ارتباطاً وثيقاً. وغالباً ما تكون التجارة العامل الرئيسي وراء التنوع الاقتصادي. والواقع أن الاندماج في الاقتصاد العالمي يكمن وراء نجاح بلدان شرق آسيا في التنوع نحو التصنيع، الأمر الذي أدى بدوره إلى الحد من الفقر على نحو غير مسبوق. ويشكل تنوع الصادرات هدفاً في حد ذاته للحد من التعرض للصدمات السلبية في معدلات التبادل التجاري وتحقيق استقرار إيرادات الصادرات، فضلاً عن تحفيز تنوع الإنتاج. والواقع أن تنوع الصادرات يبدو مرتبطاً بانخفاض تقلبات الناتج في البلدان المنخفضة الدخل فضلاً عن سرعة إعادة التخصيص القطاعي. وتظهر الأدلة التجريبية أيضاً أن تحسين جودة منتجات التصدير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتأثير أكبر لتنوع الإنتاج المحلي على نمو الإنتاجية (صندوق النقد الدولي، 2016)⁽⁴⁾. والروابط بين تنوع الصادرات والناتج المحلي مفيدة لأن مؤشرات التنوع المستندة إلى بيانات الصادرات متاحة في الواقع بسهولة وقابلة للمقارنة بين البلدان بسبب اتساق بيانات التجارة الدولية. وفي المقابل، فإن مدى توفر وجودة وقابلية المقارنة بين البيانات المتعلقة بالناتج والعمالة وعلى مستوى الشركات يختلف باختلاف البلدان وعبر الزمن، كما أنها غائبة بشكل ملحوظ أو ذات نوعية رديئة في أفقر البلدان.

ولم يعد يُنظر إلى التنوع الاقتصادي على أنه يتطلب ببساطة ظهور صناعات جديدة، ففي الماضي كان التركيز على الصناعات وحركة الموارد بين القطاعات القديمة (منخفضة الإنتاجية) والقطاعات الجديدة (ذات إنتاجية أعلى). وهذا يتطلب عادة استثمارات في جميع عناصر الإنتاج داخل القطاع. ومع ذلك، في القرن الحادي والعشرين، هناك العديد من الطرق نحو الاقتصادات المتنوعة:⁽⁵⁾

- كان هناك تركيز متزايد على الشركات وعملية إعادة تخصيص الموارد بين الشركات ذات الإنتاجية المنخفضة والشركات ذات الإنتاجية العالية، بما في ذلك داخل

الصناعات القائمة. على سبيل المثال، هناك الآن قدر كبير من الأدلة التي تشير إلى أن الشركات التي تقوم بالتصدير، داخل القطاعات، تتمتع بإنتاجية أعلى، وتدفع أجوراً أعلى، مقارنة بتلك التي لا تقوم بالتصدير.

- أدى التغير التكنولوجي وخفض تكاليف النقل إلى تقسيم الإنتاج وظهور سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية حيث يتم تنفيذ أنشطة أو مهام متميزة في بلدان مختلفة وفقاً للمكان الأكثر كفاءة في تحديد الأنشطة وإدارتها سلسلة القيمة.
- وقد مكّن الإصلاح التنظيمي وانخفاض تكاليف الاتصالات البلدان النامية من المشاركة في توسيع التجارة في الخدمات (خارج نطاق السياحة) التي يوفر الكثير منها أنشطة إنتاجية عالية نسبياً مقارنة بالنشاط الزراعي التقليدي.

وتشتمل مؤشرات التنوع على:

- تقارب التفاوت في الأهمية النسبية للأنشطة الإنتاجية الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وفي التجارة غير النفطية؛
- الاستقرار النسبي للموازنة العامة؛
- نمو الربحية في مجالات القطاعات الاقتصادية ذات الميزة النسبية؛
- أهمية مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي؛
- التنوع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت؛
- التنوع القطاعي لليد العاملة.

II_ مؤشرات قياس التنوع

تستخدم العديد من المؤشرات في لقياس التنوع الاقتصادي تختلف باختلاف درجة تأثيرها وكفائتها من خلال التشتت أو خاصية التركيز كمؤشر جيني أو ما يعتمد على التنوع كمعامل هيرفندال-هيرشمان الذي يعبر المقياس الأكثر شيوعاً وهو ما تم استخدامه في هذه الدراسة (معامل التمرکز)⁽⁶⁾؛

1_ معامل هيرفندال-هيرشمان HERFINDAHL-HIRSCHMAN INDEX – HHI

والذي يقيس البنية التركيبية للمتغير والتغيرات الهيكلية التي تطرأ على مكوناته، ويعرف بالعلاقة التالية:

$$HH = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد، وكلما اقتربت من الصفر فهناك تنوع تام والعكس إذا اقتربت القيمة من الواحد.

2_ مؤشر أوجيف (THE OGIVE INDEX): والذي استخدم لأول مرة سنة 1983 ويعطى بالعلاقة:

$$OGV = \sum_{i=1}^N \frac{\left(s_i - \frac{1}{N}\right)^2}{\frac{1}{N}}$$

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد، وكلما اقتربت من الصفر فهناك تنوع تام والعكس إذا اقتربت القيمة من الواحد.

3_ نموذج المدخلات والمخرجات OUT PUT – INPUT MODEL

والذي يسمى كذلك بنموذج التشابك القطاعي.

III_دراسة التنوع الاقتصادي في الجزائر ومناقشة النتائج

يكن الحديث عن الناتج المحلي الإجمالي في ضرورة التطرق إلى مدى إسهامات القطاعات الإنتاجية في الجزائر وذلك من خلال المتغيرات التالية: الفلاحة، المحروقات الأشغال العمومية، الصناعة، التجارة، والنقل والمواصلات، كما يوضح الجدول رقم 1.

جدول رقم 1: النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الإنتاجية خلال الفترة

2021-1991:

السنة	الفلاحة	المحروقات	الأشغال العمومية البترولية	الصناعة خارج المحروقات	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصالات	التجارة	الخدمات	الرسم على القيمة المضافة وحقوق الجمارك
1991	11,60	31,39	0,85	13,23	10,43	5,55	13,65	3,62	9,67
1992	13,98	27,26	1,09	13,84	11,12	6,20	13,88	3,92	8,71
1993	13,04	24,62	1,32	13,02	12,09	6,47	16,62	4,30	8,53
1994	11,42	25,68	1,39	12,68	11,90	5,87	17,42	4,29	9,36
1995	11,27	28,99	1,26	11,12	10,96	5,72	16,26	4,38	10,03
1996	12,31	33,25	1,24	9,46	9,65	6,60	14,21	4,03	9,26
1997	9,92	34,62	1,36	9,16	10,05	7,51	14,37	4,26	8,74
1998	9,05	40,68	1,50	8,05	10,40	7,17	13,90	3,65	5,60
1999	12,73	31,54	1,29	9,57	9,60	8,45	14,60	4,21	8,01
2000	9,36	43,70	1,16	7,86	7,90	7,46	11,80	3,53	7,24
2001	10,98	38,45	1,02	8,40	8,54	8,09	12,68	3,78	8,07
2002	10,37	36,71	0,99	8,39	9,19	8,47	12,66	3,82	9,38
2003	10,96	39,76	0,94	7,56	8,53	8,31	11,75	3,61	8,58
2004	10,47	41,83	0,89	7,00	8,27	9,24	10,95	3,31	8,05
2005	8,39	48,38	0,85	6,04	7,29	9,31	9,64	2,97	7,13
2006	8,18	49,54	0,82	5,74	7,78	9,49	9,29	2,89	6,27
2007	8,26	47,73	1,08	5,60	8,55	9,60	10,07	2,89	6,21
2008	7,27	49,96	0,87	5,19	8,70	8,64	10,03	2,80	6,54
2009	10,57	35,29	1,08	6,55	11,35	10,34	13,07	3,62	8,13
2010	9,72	40,01	0,61	5,90	11,43	9,49	12,25	3,44	7,16
2011	9,69	42,93	0,58	5,44	10,34	8,80	11,84	3,38	7,00
2012	10,48	40,83	0,59	5,37	10,41	8,81	12,17	3,39	7,95
2013	11,64	35,25	0,41	5,43	11,14	10,38	13,27	3,66	8,81
2014	12,23	32,15	0,44	5,78	11,94	10,74	14,29	3,90	8,55
2015	14,15	22,90	0,42	6,58	13,52	12,13	16,51	4,60	9,19
2016	12,30	17,38	0,00	5,61	11,89	0,00	27,79	17,34	7,69
2017	12,27	19,09	0,00	5,48	11,71	0,00	27,26	1,67	7,40
2018	12,3	23,1	0,0005	5,6	11,9	0,14	15,73	0,02	7,01
2019	12,8	20,3	0,0004	5,9	12,7	0,12	15,33	0,04	7,3
2020	14,7	14,6	0,001	6,5	13,6	0,09	13,2	0,01	6,87
2021	14,7	14,2	0,001	6,1	13,6	0,08	12,4	0,01	6,88

*

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء (7) (8):

- [HTTP://WWW.ONS.DZ/IMG/PDF/RETROSPECTIVE_COMPTES_ECONOMIQUES_1963_2018_PDF](http://www.ons.dz/img/pdf/retrospective_comptes_economiques_1963_2018.pdf)
- [HTTPS://WWW.ONS.DZ/IMG/PDF/_2018-2020.PDF](https://www.ons.dz/img/pdf/_2018-2020.pdf)

بملاحظة الجدول أعلاه، يتوزع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة المدروسة في ستة قطاعات هي الفلاحة، المحروقات، الأشغال العمومية البترولية، الصناعة خارج المحروقات، البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات، التجارة، الخدمات، والرسم على القيمة المضافة وحقوق الجمارك. حيث يتمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي في قطاع المحروقات، وتتقارب مساهمة كل من الصناعة خارج المحروقات والتجارة بحوالي 15%، كما تتقارب مساهمة كل من

الفلاحة، البناء والأشغال العمومية وإيرادات الرسوم بحوالي 10%، لتساهم باقي القطاعات بنسب ضئيلة جدا لا تتعدى 6% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي.

ومن أجل تقييم التنوع الاقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية تم حساب معامل هيرفندال-هيرشمان للفترة الزمنية 1991-2021 باستخدام برنامج EXCEL لمكونات الناتج الإجمالي وتبرز نتائج التقدير في الجدول التالي:

جدول رقم 2: نتائج تقدير معامل هيرفندال-هيرشمان لتنوع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة الزمنية 1991-2021

السنة	HH مؤشر	السنة	HH مؤشر	السنة	HH مؤشر
1991	0,87	2002	0,61	2013	0,9
1992	0,88	2003	0,64	2014	0,97
1993	0,72	2004	0,76	2015	0,81
1994	0,83	2005	0,83	2016	0,80
1995	0,95	2006	0,74	2017	0,81
1996	0,78	2007	0,82	2018	0,90
1997	0,69	2008	0,75	2019	0,79
1998	0,52	2009	0,79	2020	0,78
1999	0,76	2010	0,74	2021	0,69
2000	0,78	2011	0,87		
2001	0,82	2012	0,85		

المصدر: من إعداد الباحثة.

يتضمن الجدول قيما تتجاوز 0,5 وتقترب من الواحد وهو ما يعبر عن غياب سياسة التنوع الاقتصادي بالنسبة لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة المدروسة من سنة 1991 إلى غاية سنة 2021، ويمكن أن ترجى هذه النتائج إلى عديد الأسباب والتي يمكن ترتيبها فيما يلي:

- تراجع أسعار البترول المتأثر بتداعيات الأزمات المالية والاقتصادية العالمية؛
- انخفاض صادرات البترول نتيجة الركود الاقتصادي العالمي؛
- عدم تنويع الصادرات خارج المحروقات؛
- اعتماد على الإيرادات من المواد الصناعية والاستهلاكية لتمويل السوق المحلي؛
- عدم دعم الشراكة بين القطاعية العام والخاص؛
- تثبيط مناخ الاستثمارات خارج المحروقات؛
- ضعف مردودية القطاع الفلاحي؛

- ضعف هيكل التمويل.

الخاتمة:

يحظى تقييم التنوع الاقتصادي في الجزائر بأهمية بالغة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تركز على التخلص من شبح التبعية لقطاع المحروقات وإيجاد بدائل تنموية مستدامة. هدفت هذه الدراسة لقياس مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات، وهذا بالتركيز على مؤشر الاقتصاد الكلي: الناتج المحلي الإجمالي، للفترة الممتدة من 1991-2021 وبالتالي استهداف قياس مستوى التنوع الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية، خاصة بعد أزمة النفط الأخيرة. وقد أسفرت نتائج القياس إلى غياب سياسة التنوع الاقتصادي بالنسبة لمؤشر الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة المدروسة من سنة 1991 إلى غاية سنة 2021، نتيجة لعدة أسباب ترجع أساسا إلى تراجع أسعار البترول المتأثر بتداعيات الأزمات المالية والاقتصادية العالمية؛ وانخفاض صادرات البترول نتيجة الركود الاقتصادي العالمي؛ واعتماد على الإيرادات من المواد الصناعية والاستهلاكية لتمويل السوق المحلي؛ بالإضافة إلى ضعف هيكل التمويل.

سبل تحقيق ونجاح استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر

يمكن اقتراح مجموعة من السبل التي من شأنها إرساء سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر:

- يعتمد نجاح التنوع الاقتصادي في الجزائر على وضع وتثبيت معالم ونهج متوازن في التنمية وكل هذا يتطلب مزيجا دقيقا ومتكاملا ومتجانسا من الإصلاحات والاستثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية.
- إن القطاع الزراعي يعتبر من بين الخيارات التي يمكن أن تحقق من خلالها الجزائر التنمية المحلية المفقودة، فهو قطاع تمتلك فيه الجزائر كل مقومات النجاح، ولكن لم يلقي الاهتمام الكافي خاصة ذلك المخصص لقطاع المحروقات.
- تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات.
- زيادة إنتاجية رأس المال البشري وتنويع القوى العاملة.

الهوامش والمراجع:

- (1) عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، "التنوع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، الد الثامن، العدد 31، 2014، ص 23.
- (2) محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980-2004 «مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 2، 2016، ص-ص 637-639.
- (3) Economic Diversification, Guidance Note, Trade and Competitiveness Global Practice, April 3, 2017.
- (4) Callen, Tim, Reda Cherif, Fuad Hasanov, Amgad Hegazy, and Padamja Khandelwal, "Economic Diversification in the GCC: Past, Present, and Future," International Monetary Fund: IMF Staff Discussion Note (December 2014), accessed March 21, 2016, P4.
- (5) IBID, P 10.
- (6) سليم مجلخ، وليد بشيشي، قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 16، عدد 1، 2022، ص ص 46-60.
- (7) [HTTP://WWW.ONS.DZ/IMG/PDF/RETROSPECTIVE_COMPTEES_ECONOMIQUES_1963_2018_PDF](http://www.ons.dz/IMG/PDF/RETROSPECTIVE_COMPTEES_ECONOMIQUES_1963_2018_PDF)
- (8) https://www.ons.dz/IMG/pdf/_2018-2020.pdf